

منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية  
جامعة المولى إسماعيل مكناس

# مائة سؤال وسؤال حول الأجر في ضوء التشريع الاجتماعي المغربي الجزء V

محمد الشرفاني

أستاذ التعليم العالي متقاعد  
ومحام نهبنة مكناس

محمد الفري يوسفى

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق  
بمكناس

لا شك إذن أن الأجر يوجد في قلب علاقات الشغل الفردية منها و الجماعية . فالأجر هو مقابل العمل ، و بالتالي فهو أحد العناصر الأساسية لتمييز عقد الشغل عن العقود الأخرى المشابهة له . و هو الذي يصبغ على عقد الشغل صفته التبادلية ، و بالتالي كان من اللازم أن يتدخل المشرع لتحديد كميّات احتساب الأجر و طرق تحديده و وسائل إثباته و مشتملاته و مكملاته من مزايا عينية و نقدية و مكان و دورية أدائه . كما تدخل المشرع أيضا من أجل من حد أدنى قانوني للأجر و حمايته من كل خطر يحدث به ، خاصة من جهة دائني المشغل أو دائني الأجير أو حتى من المشغل نفسه ، و ذلك من أجل ضمان أداء الأجر حتى يؤدي دوره المعيشي بالنسبة للأجير . و هو ما جعل المشرع يعتبره دينا ممتازا من الدرجة الأولى .



**محمد الشرفاني**  
أسناد التعليم العالي متقاعد  
ومحام بهيئة مكاس

و نظرا للأهمية القصوى التي يتمتع بها الأجر سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو القانوني فقد تضاربت المفاهيم و النظريات المتعلقة بالأجر . فإذا كانت النظرية القانونية للأجر تعتبره مقابل العمل ، حيث لا أجر بدون عمل ، فإن المشرع مع ذلك تدخل في عدة مناسبات لضمان أداء الأجر على الرغم من أن الأجير لا يكون قد أدى أي شغل لفائدة المشغل . فعلى اعتبار أن الأجر هو مقابل العمل ، فتحديده و طبيعته و مشتملاته و مكملاته تحدد من طرف الأطراف بكل حرية عند إبرام عقد الشغل ، حسب طبيعة العمل و مدته و قيمته ، بغض النظر عن حاجيات الأجير . و يرتكز هذا المفهوم القانوني للأجر أساسا على المفهوم المدني و الذي لازالت جذوره تمتد إلى يومنا هذا سواء على المستوى التشريعي أو القضائي .



**محمد الفري يوسفى**  
أسناد التعليم العالي بكلية الحقوق  
بمكاس